ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد
أسبابها وآثارها وطرق مكافحتها

مقدمه
الدكتور / ناصر النائي آدم
مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة
بكلية الدراسات العليا
جامعة الملك فيصل بتشاد

The phenomenon of the underground economy in Chad Causes, effects and methods of combating them

abstract:

The phenomenon of the hidden economy is one of the most important causes of the economic crisis that Chad has witnessed since 2016 CE, and it led to the adoption of a set of austerity measures (16 measures), which necessitated the necessity of examining this phenomenon, knowing its causes and finding appropriate solutions to it.

The importance of the study lies in the fact that it focuses mainly on the phenomenon of the hidden economy in Chad, due to its negative effects other than the economic effects.

The study relied on the descriptive approach, the analytical method, and the inductive approach, and to achieve the aim of the study, it was divided after an introduction into three investigations and a conclusion that includes findings and recommendations.

Key words:
– The hidden economy – parallel economy – The Informal Economy.

مقدمة:

تعاني كثير من دول العالم من ظاهرة اقتصادية خطيرة، تهدد اقتصاداتها تتمثل في زيادة معدل نمو الاقتصاد الخفي، حيث يشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب تلك الدول (خاصة الدول الفقيرة)، مما يجعل القيمة الظاهرة لهذا الناتج أقل بكثير من قيمته الحقيقية، بل أنه في بعض الأحيان نجد أن هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي.

ومما لا شك فيه فإن زيادة هذه الظاهرة لها تأثير سلبي على اقتصادات كافة الدول على اختلاف مستوياتها، فبناءً على نتائج دراسات أصدرها صندوق النقد الدولي، تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي تراوحت بين ٣٥: ٤٤% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية، وبنسبة تراوحت بين ٢١:٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت ما بين ١٤: ١٦% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كما أن هذه النسب مرشحة للزيادة إذا لم تتدخل الدول لمعالجة هذه الظاهرة.

ولقد شهدت تشاد هذه الظاهرة منذ عقود، لاسيما عقب الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، وذلك لأسباب عديدة، منها غياب دور الدولة، وسوء الإدارة وافتقار الدولة لعنصر التنظيم الحقيقي، وكان من الممكن منذ ذاك الوقت العمل على إيجاد حل لهذه الظاهرة أو على أقل تقدير العمل على الحد من خطورتها، إلا أن هذا لم يحدث، مما أدى إلى نمو هذه الظاهرة وزيادتها لاسيما في العقد الحالي، وكانت من أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدولة التشادية منذ العام ٢٠١٦م وأدت إلى اتخاذ الدولة مجموعة من الإجراءات التقشفية (١٦ إجراء) سميت حينها (بالسيز ميزير)،

مما استدعى ضرورة البحث في هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وأنواعها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

فعلى سبيل المثال: أفادت إحصاءات عام ٢٠١٠م أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في تشاد قد بلغ نحو ٤٦٥ مليار فرنك سيفا، كما أشارت إحصاءات عام ٢٠١٤م أن اقتصاد تشاد غير الرسمي قد بلغ نحو ١١٢٥ مليار فرنك سيفا، ويرجع الفارق بين التقديرين أن الإحصاء الأخير تضمن دراسة للعقارات غير المسجلة ورؤوس الأموال المتداولة في السوق بشكل غير رسمي.

كما تبين الأرقام أيضاً إن الاقتصاد الخفي في تشاد يساهم في توظيف ٦٠% من العاملين في تشاد، كما أنه يضم ٨٢% من عدد المنشآت الصناعية والخدمية في الدولة، كما صرحت بذلك وزيرة الوظيفة العامة التشادية لجريدة (أبا قردي) في يناير ٢٠١٦م، وهي أرقام خطيرة بمعنى الكلمة، يمكن أن تفسر لنا هشاشة الاقتصاد التشادي، الذي مازال في طور النمو ويحتاج إلى معالجة اقتصادية على أسس علمية سليمة، من أجل إصلاح الخلل الذي ينتابه.

وفي ذات السياق ذكر وزير المالية التشادي في نفس العدد إن تقرير توصل إليه من خلال العاملين في وزارته، يبين أن القيمة التقريبية للاقتصاد الخفي تتراوح ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ مليار فرنك سيفا (قرابة ٣ مليار دولار) لم تتقاضى الدولة عنها أي مبالغ تذكر.

فإذا ما وضعنا في الحسبان بأن قيمة الاقتصاد الخفي قد تصل إلى مبالغ أكبر من هذا بكثير، إذا أضفنا إليها قيمة الأنشطة غير المشروعة، كتجارة السلاح وتجارة المخدرات والدعارة والغش التجاري وكافة الممارسات الأخرى غير المشروعة.....الخ، لاتضح لنا جلياً مقدار الخطر الحقيقي لتلك الظاهرة.

من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تنصب أساساً تجاه ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد، لما لها من آثار سلبية أخرى بخلاف الآثار الاقتصادية وبيان أسباب ذلك وطرق المكافحة لها، فإذا كان الاقتصاد الخفي أحد أسباب الأزمة الاقتصادية في

تشاد، فان وجود حلول مناسبة له، سيساهم مما لاشك فيه في إيجاد حلول واقعية للازمة، أو على أقل تقدير العمل على تقليل حدة هذه الأزمة.

حيث تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. معرفة مفهوم الاقتصاد الخفي.
٢. معرفة أنواع الاقتصاد الخفي في تشاد.
٣. بيان أسباب نمو الاقتصاد الخفي في تشاد وآثاره.
٤. وسائل مكافحة نمو الاقتصاد الخفي في تشاد.

كذلك تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات هي:

١. إن هناك أنواع مختلفة من الاقتصاد الخفي في تشاد لكل منها أسبابه وآثاره.
٢. إن الاقتصاد الخفي في تشاد له تأثير سلبي على الاقتصاد الرسمي.
٣. إن هناك مجموعه من الوسائل يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد.

حيث اعتمدت الدراسة في تناولها للموضوع على عدة مناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي: مبحث أول تناول مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه في تشاد، ثم مبحث ثاني ناقش أسباب نمو الاقتصاد الخفي في تشاد وآثاره، يليه، مبحث ثالث تحدث عن وسائل مكافحة نمو الاقتصاد الخفي في تشاد، وأخيراً خاتمة اشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
مفهوم الاقتصاد الخفي وأنواعه في تشاد

أولاً: مفهوم الاقتصاد الخفي:

يرجع الفضل في اكتشاف الاقتصاد الخفي كمفهوم جديد إلى عالم الإنسانيات كيث هارت الذي قدم ورقة علمية في مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا في عام ١٩٧١م ناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية، حيث

توصل إلى أنهم غير عاطلين عن العمل، ولكنهم يعملون مقابل عوائد متدنية وبصورة غير منتظمة، وغير معلومة رسميا للسلطات الإدارية.

عقب ذلك أصدرت منظمة العمل الدولية تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا في عام ١٩٧٢م، أقرت فيه بوجود قطاع هامشي وغير منظم في الاقتصاد الحضري ينتج سلعاً ويخلق وظائف ودخل للفقراء، أطلقت عليه اسم الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) مما أدى لظهور هذا المصطلح لأول مرة في الأدبيات الإفريقية.

من هنا توجهت تعريفات العلماء والباحثين الاقتصاديين للاقتصاد الخفي اتجاهات مختلفة حسب مفهوم الأنشطة التي تندرج في مثل هذا الاقتصاد، حيث ينصرف الاقتصاد الخفي في نظر بعضهم إلى الناتج القومي غير المحسوب، في حين ينصرف بعضهم الأخر إلى كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.

ولذلك سنجد اتفاق بين الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد الخفي، على أن مصطلح الاقتصاد الخفي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة، التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي، أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي المستهدف.

غير أن هناك جانباً لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة والتي تعد مخالفة للقانون، فعلى سبيل المثال: فإن أنشطة الرشوة والعمولات والسرقة وبيع السلع المسروقة وتجارة المخدرات وأنشطة التهريب السلعي وتهريب الأموال وأنشطة القمار والدعارة وأنشطة المافيا أو فرض الإتاوات، إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون قد تمثل جانباً لا يمكن إهماله في هذا الاقتصاد.

ولقد أطلقت تعبيرات عديدة على هذا القطاع من الاقتصاد بخلاف مصطلح الاقتصاد الخفي؛ فقد سمي بالاقتصاد التحتي والاقتصاد الأسود والاقتصاد غير المرئي والاقتصاد غير المعلوم والاقتصاد غير الحكومي والاقتصاد المغمور والاقتصاد

السفلي والاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الثاني والاقتصاد غير المسجل واقتصاد الظل واقتصاد الباب الخلفي، والاقتصاد الموازي.

وسمي كذلك بالاقتصاد غير المنظم والاقتصاد الأرضي والاقتصاد تحت ضوء القمر والاقتصاد تحت الأرض والاقتصاد السري واقتصاد الأبواب الخلفية والاقتصاد غير النظامي والاقتصاد غير المرصود، وغير ذلك من المسميات المختلفة.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي: بأنه كافة الأنشطة المولدة للدخل والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي؛ إما تعمداً من أجل التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بهذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للقانون، كذلك يمكن أن نضيف إلى كل هذا كافة المعاملات والمبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود.

وأياً كانت التسمية أو التعريف فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة والتي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم والدراسة.

ثانياً: أنواع الاقتصاد الخفي في تشاد:

يمكن القول: إن هناك أنواع عديدة من الاقتصاد الخفي في تشاد يمكن تقسيمها حسب نوع الاقتصاد أو حسب مشروعيته وذلك على النحو التالي:

١. الاقتصاد الخفي حسب نوع الاقتصاد:

ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

أ: الاقتصاد الخفي السياسي:

ويتم بناءً على تعليمات الحاكم بتحويل السياسات الاقتصادية بناءً على التحول السياسي للحكم، فيتم فقدان المجتمع الاقتصادي لآلية الإنتاج وبالتالي ينتج عنه مشاكل اقتصادية تكون سبباً في ضعف الاقتصاد وزيادة حدة الفقر والتخلف حيث إن المشاكل الاقتصادية تظهر دائماً عندما يرتبط الاقتصاد بشخص الحاكم.

وهنا يمكن القول: إن هذا النوع قد حدث في تشاد في بداية سبعينيات القرن الماضي بارتباط الاقتصاد التشادي بالفكر السياسي للرئيس فرنسوا تمبلباي فيما عرف

بالثورة الثقافية؛ التي كانت لها آثارها السلبية وأدت إلى الإطاحة به في انقلاب عام ١٩٧٥م، نفس الأمر تكرر في ثمانينيات القرن الماضي؛ عندما قام الرئيس السابق حسين هبري بتحويل السياسة الاقتصادية للدولة وفقاً لمفهومه السياسي، وأخيراً ما حدث عقب استخراج البترول في تشاد في العام ٢٠٠٣م والتحول الاقتصادي مرة أخرى وفقاً لمفهوم السلطة الحاكمة السياسي، مما أدى في نهاية الأمر إلى دخول الدولة في أزمة اقتصادية لم تخرج منها حتى الآن.

ب: الاقتصاد الخفي الحكومي:

يقصد به استغلال المناصب العليا للمنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة وبالتالي يتسع نطاق الاستغلال داخل الحكومة بالكامل؛ فنجد العديد من المسئولين يستغلون المنصب لمنفعتهم الشخصية على حساب المنفعة العامة، وخير دليل على ذلك هو مثول العديد من الشخصيات رفيعة المستوى أمام المفتشية العامة للدولة بما فيهم وزراء سابقون والأمين العام لرئاسة الجمهورية، والسيدة عمدة بلدية أنجمينا السابقة ونائبها، واللذان مازال في السجن حتى كتابة هذه الدراسة، والقائمة طويلة.

ج: الاقتصاد الخفي الجماعي:

وهو عبارة عن ظهور مجموعة من رجال الإعمال في صورة عصابات رأسمالية تقوم بعمليات استغلال كبيرة داخل الدولة مستخدمين في ذلك نفوذهم المالي، وهي نتاج ظهور الأنواع السابقة للاقتصاد الخفي.

فمن المعلوم وفقاً لتقرير المفتشية العامة للدولة لعام ٢٠١٨م أن هناك مجموعة محددة من رجال الأعمال، ثبت أنهم يستحوذون على ٩٠% من مشتريات الدولة بالمخالفة للقانون، وبأسعار أعلى بكثير من الأسعار الحقيقية.

د: الاقتصاد الخفي الشخصي:

وهو يتمثل في تاجر المخدرات واللص ومتعاطي الرشوة والمتهرب ضريبياً ومستغل الظروف لأي سلعة لبيعها في السوق السوداء، وممتهن مهنة الشحاذة وكذا العميل (الجاسوس) الذي يعمل داخل الدولة لصالح دول أخرى، وقد نبه تقرير وزارة الأمن العام في تشاد إلى خطورة هذه الأنشطة وزيادتها بصورة ملفته للنظر في العقد

الأخير، وشدد على ضرورة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنعها أو الحد منها لما لها من آثار سلبية على اقتصاد الدولة والوحدة الاجتماعية.

٢. الاقتصاد الخفي حسب مشروعية النشاط:

ويمكن تقسيمه على النحو التالي:

أ: الاقتصاد الخفي المشروع:

يتضمن هذا النوع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات مشروعة، بمعنى أن هذه الأنشطة الاقتصادية في حد ذاتها كأنشطة لا تخالف القانون وأنظمة الدولة في نفس الوقت الذي يتولد عنها دخول غير معلومة ومجهولة بالنسبة للدولة، ومن ثم لا يمكن أن تسجل ضمن حسابات الدخل القومي.

ومن أمثلة ذلك في تشاد؛ الأنشطة الاقتصادية التي تدار من داخل المنازل (بيع الأطعمة الجاهزة والمشروبات، الحياكة، الطب التقليدي، التعليم المنزلي، العمالة المنزلية.....الخ) وأغلب أنشطة الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقطاع كبير من أنشطة التجارة الداخلية، فضلاً عن غالب القطاع الحرفي والمهني والذي يعمل في غيبة تامة من التنظيم أو الرقابة الحكومية، وبعيداً كل البعد عن أي تنظيم نقابي مهني يقوم بتنظيم ذلك العمل.

ب: الاقتصاد الخفي غير المشروع:

يتضمن هذا النوع أنشطة اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات غير مشروعة؛ **أي** أنها تخالف القانون وأنظمة الدولة، فضلاً عن كون الدخول المتولدة عنها غير معلومة للدولة ويصعب تسجيله ضمن حسابات الدخل القومي، وهنا يمكن التمييز بين ثلاث أنشطة للاقتصاد الخفي غير المشروع في تشاد:

النشاط الأول: الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات غير المشروعة:

يقصد بها الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي يجرمها القانون التشادي ومنها: أنشطة الغش التجاري للسلع بكافة أنواعها، تهريب المخدرات وتجارة المخدرات والتهرب الضريبي وبيع السلع المهربة، وتهريب السلع المزورة أو المنتهية الصلاحية،

والسرقة وبيع السلع المسروقة، وتهريب وتجارة الأسلحة، وتزوير وترويج العملات المزورة فضلاً عن تهريب الأموال وغسيل الأموال.

النشاط الثاني: الأنشطة المخالفة للوائح وأنظمة الدولة:

يقصد بها الأنشطة المخالفة للوائح والأنظمة المعمول بها في تشاد، من أجل تنظيم العمل وممارسة الأنشطة الاقتصادية، كالأنشطة السياحية وألعاب اللهو وممارسة الجنس (الدعارة)، والاتجار في السوق السوداء، حيث تشير التقارير أن ما يقارب ٨٠% من بيوت الدعارة (اوبيرج) في العاصمة والبالغ عددها ٢٠٠٠ عقار غير مسجلة لدى الدولة، وأن هناك أماكن بعينها يمارس فيها لعب القمار بالمخالفة للقواعد المعمول بها في تشاد، فضلاً عن بيع المشروبات الروحية في أماكن كثيرة غير مرخص لها بذلك، فضلاً عن تواجدها في أماكن مخالفة للشروط الصحية والأمنية.

النشاط الثالث: الأنشطة المخالفة لقوانين العمل والهجرة:

يقصد بها الأنشطة التي تدخل في دائرة المخالفة لقوانين العمل وقوانين العمالة الأجنبية المعمول بها في تشاد، كشروط ممارسة العمل (العمر، وساعات العمل، وبيئة العمل، وتصريح ممارسة النشاط، وتصريح العمل للأجانب، ونسبة العمالة المحلية للعمالة الأجنبية)، ومن أمثلة هذا النوع من النشاط في تشاد خدم المنازل الذين يعملون دون السن القانوني للعمل، ولا يتم توظيفهم وفق الإجراءات القانونية السليمة، الأمر نفسه ينطبق على كثير من القاصرات التي يمارسن البغاء بمخالفة لقواعد قوانين العمل، كذلك العمال الأجانب الذين يعملون في تشاد لاسيما العاملين في مجال التشييد والبناء بمخالفة لنظم عمل الأجانب، فضلاً عن ممارسة مهنة الشحاذة والتي أصبح يشترك في ممارستها مواطنين وأجانب.

المبحث الثاني
أسباب نمو الاقتصاد الخفي في تشاد وآثاره

أولاً: أسباب نمو الاقتصاد الخفي في تشاد.

هناك العديد من العوامل المتشابكة التي تؤدي إلى نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي وتختلف تلك العوامل من دولة إلى أخرى، من حيث الحدة ومن حيث الأولوية ومن حيث طبيعة الأنشطة والنظم الإدارية المتبعة، لكنها تتفق في كون كل منها يعد سبباً من أسباب نمو هذه الظاهرة، من هنا يمكننا أن نوضح أسباب نمو الاقتصاد الخفي في تشاد فيما يلي:

١. انخفاض مستوى الدخل:

يعد انخفاض مستوى دخل الفرد السبب الرئيس في ظهور ونمو الاقتصاد الخفي، وخاصة في ظل الارتفاع العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد، ولا يجد الفرد أمامه وسيلة مناسبة تعمل على تحقيق مستوى معيشي مناسب له، سوى العمل في أنشطة الاقتصاد الخفي.

ففي عام ٢٠٠٣م بلغ متوسط دخل الفرد في تشاد ٢٨٥ دولار، ارتفع عقب استخراج البترول وتصديره إلى ٣٥٠ دولار عام ٢٠٠٤م، وفي عام ٢٠١٣م بلغ متوسط دخل الفرد ٤٢٠ دولار، انخفض في عام ٢٠١٧م إلى ٣٨٠ دولار ثم ٣١٠ دولار عام ٢٠١٨م؛ هذا المتوسط من الدخل على الرغم من ضعفه بل وانخفاضه فانه يعاني أيضاً من سوء توزيع الدخل القومي بصورة واضحة، حيث استأثرت فئة قليلة جداً من التجار ورجال الأعمال وكبار الموظفين بالدولة، بمصادر الثروة والدخل، بينما تعيش أغلب عامة الشعب في حالة من الفقر الشديد مما يجعلهم يتجهون لتحسين دخولهم، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية عن طريق العمل في ظل الاقتصاد الخفي.

٢. تعقد النظام الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب:

يعد ارتفاع مستوى الضريبة من الأسباب الرئيسة في ظهور ونمو الاقتصاد الخفي؛ ذلك كونه يزيد الحافز لدى الوحدات الاقتصادية والأفراد إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي، وكلما قامت الدولة بإضافة المزيد من الضرائب ازداد هذا الحافز لدى الوحدات الاقتصادية والأفراد، حيث يقومون بالمقارنة بين الإيرادات المتوقع

الحصول عليها في ظل الاقتصاد الخفي والعقوبات التي من المتوقع التعرض لها في حالة إذا ما تم اكتشاف أمرهم.

وفي هذا الشأن سنجد أن النظام الضريبي في تشاد يشوبه العديد من التشوهات والتعقيدات من أهمها ما يلي: تعدد قوانين الضرائب وتعقد الأنظمة الضريبية وعدم وضوحها مما يؤدي إلى تعقد الإجراءات الضريبية وتفشي البيروقراطية، وبالتالي تزايد حدة الفساد الإداري والتهرب الضريبي، فضلاً عن ارتفاع مستوى الضرائب حيث يبلغ معدل الضرائب على الأرباح الصافية لكل الاستثمارات التجارية والصناعية والخدمية في تشاد نحو ٤٠%؛ وهو معدل كبير نسبياً مقارنة بالدول النامية، مما يدفع الوحدات الاقتصادية والأفراد في تشاد إلى نهج عدة سبل مختلفة منها: الغش التجاري والتهرب والتهريب للتخلص من العبء الضريبي.

٣. تعقد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية:

يعد تعقد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة من قبل المؤسسات الحكومية على ممارسة النشاط الاقتصادي، أحد العوامل المحددة لنشؤ ظاهرة الاقتصاد الخفي، وقد بينت بعض الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن المغالاة في فرض القيود الحكومية على الإنتاج أو على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، سواءً كان ذلك من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية مثل (حماية المستهلكين) أمر من شأنه أن يشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلال تحقيق دخول غير اعتيادية.

وهنا يمكننا القول: بتعقد النظم الإدارية في تشاد، إذ يصل عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الكيان القانوني للوحدات الاقتصادية في تشاد إلى ١٢ إجراء، وهو عدد مرتفع ومعقد نسبياً، مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يبلغ متوسط عدد الإجراءات (٨:٢) إجراء فقط.

وجدير بالذكر أن القيود الحكومية التي تفرضها تشاد على ممارسة العديد من الأنشطة سواءً من منظور اقتصادي أو اجتماعي، فضلاً عن ربطها بنظام فعال

للرقابة قد حال دون قيام مثل هذه الأنشطة، لكن لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الأنشطة قد تحولت بعد ذلك إلى أنشطة رئيسة في الاقتصاد الخفي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدراسات قد قدرت عدد المصانع غير المرخصة في أنجمينا فقط بنحو ٤٠٠ وحدة خدمية وتجارية (مخابز ومطاعم ومصانع مياه) و٤٠٠ وحدة صناعية أخرى تعمل خارج الإطار الرسمي، وذلك تهرباً من إجراءات الأمن الصناعي وشروط الصحة والسلامة التي تقررها الدولة، أما عن عدد العاملين فقد تجاوز عددهم الـ (٠٩) ألف عامل غير مسجلين في مكتب الضمان الاجتماعي ولا تعلم الدولة عنهم شيءً، كذلك هناك ما يقارب الـ (٠١) مليون بائع متجول غير مسجلين في مكتب الضمان الاجتماعي، فضلاً عن زيادة عدد الأسواق العشوائية وانتشارها على كافة أراضي الدولة دون تنظيم رسمي من قبل الدولة حيث بلغت في نهاية عام ٢٠١٧م ٨٦٠ سوق عشوائي يعمل بها نحو (٠٢) مليون مواطن لا تتقاضى الدولة منهم أو من تجارتهم أي أموال تذكر.

٤. ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية:

لاشك أن ندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة، والتي يفترض أن يتم توزيعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

وغني عن البيان أن السوق التشادي يعاني من عجزً في عرض العديد من السلع فضلاً عن اعتماد الدولة إلى حدً كبير على الضرائب غير المباشرة، الأمر الذي جعلها تزيد من معدل الضريبة على العديد من السلع وتتشدد في فرض قيود على سلعاً أخرى؛ وهذا ما أدى إلى زيادة تهريب هذه السلع عبر المنافذ المختلفة من جهةٍ، وبيع بعضها في السوق الموازي من جهةٍ أخرى، وفي كلا الحالتين يزداد الاقتصاد الخفي نمواً من جهةٍ وتقل إيرادات الدولة من جهةٍ أخرى.

٥. عجز الموازنة العامة:

حققت تشاد عجزاً كبيراً في الموازنة العامة للدولة بلغ ٢٨٠ مليار فرنك سيفا وهو ما يمثل ٥.٧% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣م، وهو ما يفوق

المعدل الحرج الذي يجب إلا يتعداه عجز الموازنة العامة الذي يبلغ ٣% من الناتج المحلي الإجمالي – بناءً على معايير البنك الدولي- في حين بلغ عجز الموازنة العامة في عامي ٢٠١٦م و ٢٠١٧م ٣٩٠ مليار فرنك سيفا و ٣٤٠ مليار فرنك سيفا ١٥.٦% و١٤.٣% على التوالي.

ويمثل عجز الموازنة العامة للدولة، المتمثل في زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة أحد العوامل المسببة للاقتصاد الخفي، ففي هذه الحالة من الطبيعي أن تتم تغطية هذه النفقات من مصادر داخلية أو خارجية، مما يعني زيادة الأعباء المترتبة على كاهل الدولة؛ والتي قد تلجأ إلى زيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة، وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى الممولين للتهرب من دفع الضرائب، وهو ما يزيد من نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي.

٦. المشروعات الصغيرة:

تؤدي المشروعات الصغيرة دوراً لا يستهان به في نمو الاقتصاد الخفي بسبب طبيعة هذه المشروعات التي تميل إلى إجراء معظم معاملاتها باستخدام النقود السائلة، وهو يساعد في تسهيل عملية التهرب الضريبي، ولقد أكدت وزارة المالية أن أغلب المشروعات الصغيرة في تشاد عبارة عن مشروعات خدمية تعتمد على الجانب الحرفي وتستخدم في تعاملاتها النقود السائلة مما يساعد إلى حدً كبير في قدرتها على التهرب الضريبي.

ولهذا السبب فإن أي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه خروج العديد من هذه المشروعات من السوق، بسبب أن العديد من هذه المشروعات تعمل في الاقتصاد الخفي.

٧. أسباب أخرى:

بالإضافة لكل ما سبق، هناك أسباب أخرى تساهم في نمو الاقتصاد الخفي في تشاد منها تفشي البطالة وارتفاع معدلات التضخم وزيادة وارتباط الأداء الحكومي بالفساد، فلقد بلغت نسبة البطالة في عام ٢٠١٥م ٢٣.٩% وارتفعت إلى ٢٥% عام ٢٠١٦م ثم إلى ٢٦.٩ عام ٢٠١٧م عقب إصدار رئيس الجمهورية مرسوماً بإغلاق باب التوظيف في

الوظيفة العامة إلى أجل غير مسمى، أما معدل التضخم فلقد بلغ ٨.٤% و٨.٨% للسنوات ٢٠١٦م و٢٠١٧م على التوالي، وهي معدلات مرتفعة نسبياً.

أما فيما يتعلق بارتباط الأداء الحكومي بالفساد، فلقد أصدرت هيئة الشفافية الدولية في العام ٢٠٠٧م قائمتها للدول الأكثر فساداً في المجال الإداري تصدرت تشاد رأس هذه القائمة، فقد جاء ترتيبها ١٨٣ عالميا من ١٨٣ دولة أي في المرتبة الأخيرة.

هذا الترتيب يعكس بالتأكيد حجم الفساد ومدى تفشي البيروقراطية في تشاد فضلاً عن انعدام الشفافية، ومع مرور الوقت لم يتغير الأمر كثيراً ففي العام ٢٠١٨م أيضاً جاء ترتيب تشاد على نفس مؤشر مدركات الفساد لهيئة الشفافية الدولية الـ ١٧٨ من ١٨٣، حيث أعلنت المنظمة أن تشاد تقف فوق أعلى قمة سلم الفساد الإداري، ومن المسلم به أن المرافق الحكومية التشادية بصفة عامة تعيش حالة من التقهقر والتسيب الإداري وسوء الأداء وانتشار الفساد الإداري، من تعاطي الرشوة وسوء اختيار الكوادر الإدارية، وأن الواسطة والمحسوبية هما السبيل الوحيد لنيل الوظيفة أو الارتقاء للمناصب العليا.

كل هذا سينعكس بدوره على زيادة الإنفاق الحكومي من جهةٍ ويؤدي إلى إهدار المال العام من جهةٍ أخرى، ودفع الوحدات الاقتصادية والأفراد نحو العمل والانخراط في الاقتصاد الخفي.

ثانياً: آثار نمو الاقتصاد الخفي في تشاد:

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد والتأثير، كما أن حجمها وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها، لم يتم تحديدها بعد بالكامل كما أن وجود الاقتصاد الخفي في أي اقتصاد لا يتوقف تأثيره على الناتج القومي الإجمالي فحسب، وإنما يمتد تأثيره ليشمل كافة المعلومات والبيانات التي تخص النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي والنشاط السياسي وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

١. الآثار الاقتصادية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد:

أ. فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي:

إن النمو السريع للاقتصاد الخفي، قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب إلى حصول صناع السياسة الاقتصادية

على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل: معدلات النمو الاقتصادي معدلات التضخم، ميزان المدفوعات توزيع الدخل القومي، السياسة الضريبية، وهذا ما حدث في تشاد حيث إن الاعتماد على بيانات ومعلومات غير حقيقية ادخل الدولة في الأزمة الاقتصادية التي ازدادت حدتها بنهاية العام ٢٠١٦م.

وغني عن البيان أن الاعتماد على بيانات ومعلومات غير سليمة، يؤدي إلى رسم سياسات غير صحيحة لحل المشاكل الاقتصادية، حيث يرى البعض إن فشل السياسات الاقتصادية نتيجة الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد الخفي.

ب. فقدان حصيلة الضرائب:

إن أول وأهم الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد الخفي هي أن جانباً من الدخل الذي يتم الحصول عليه لا يخضع للضرائب، ولذلك كلما اتسعت رقعة هذا الاقتصاد كلما انخفضت الإيرادات العامة للدولة بصورة كبيرة، وفي معرض التدليل على ذلك قدرت وزارة المالية والميزانية في تشاد مستوى الخسارة الناجم عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الخفي بما يتراوح بين ١ إلى ١.٥ مليار دولار أميركي عام ٢٠١٨م مليار، فإذا علمنا أن الموازنة العامة لتشاد في نفس العام بلغت ما يساوي ٢.٥ مليار دولار أميركي، لتأكد لدينا أن حجم الاقتصاد الخفي في تشاد يفوق حجم الاقتصاد الرسمي، ولا تتقاضى الدولة منه أي أموال تذكر، وأن حصيلة الضرائب أقل من نصف القيمة الحقيقية التي كان يجب أن تحصل عليها الدولة.

ج. الأثر على توزيع الموارد الاقتصادية:

يؤثر الاقتصاد الخفي بعدة طرق مختلفة على الأداء الاقتصادي، خاصة على الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، وذلك بسبب عدم خضوع الدخول المتحققة في نطاق الاقتصاد الخفي لأي ضرائب أو رسوم مما يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد من أنشطة الاقتصاد الرسمي إلى أنشطة الاقتصاد الخفي؛ وذلك عن طريق التهرب الضريبي من أجل تحقيق قدر أكبر من الربح، ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع

من التقارب بين معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الخفي غير الخاضع للضريبة ومعدل العائد المتحقق من الاقتصاد الرسمي، وينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال: إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الخفي فان الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة يصبح أمراً ملحاً، وبما أن الضرائب في هذه الحالة يتم تحصيلها من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن الأنشطة التي تعمل في ظل الاقتصاد الرسمي ستدفع المزيد من الضرائب، مما يؤدي إلى تحول العديد من الوحدات الاقتصادية والأفراد في الاقتصاد الرسمي، للعمل في ظل الاقتصاد الخفي ومن ثم فان الاقتصاد الخفي تكون له قدرة أكبر على جذب الموارد، طالما أن معدلات العوائد (بدون ضريبة) أعلى في الاقتصاد الخفي منه في الاقتصاد الرسمي.

٢. الآثار الاجتماعية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد:

يحقق الاقتصاد الخفي إيرادات وأرباح كبيرة للعاملين فيه، وذلك على حساب الدخل القومي، كما أن له آثار اجتماعية سلبية من أبرزها أن الغني يزداد غني والفقير يزداد فقراً، إضافة لسوء توزيع الموارد بين أفراد المجتمع، فإذا كنا قد تحدثنا عن سوء توزيع الموارد خلال الحديث عن الآثار الاقتصادية، إلا أننا لا نغفل أن أغلب العاملين في الاقتصاد الخفي من الأميين، ففضلاً عن استفادتهم من خدمات الدولة نجدهم لا يسددون أي التزام تجاه خزينتها، كما أن هؤلاء العاملين يحصلون في كثير من الأحيان على دخول أكبر بكثير من دخول حملة الشهادات العلمية، مما يرسخ لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة، ومع مرور الوقت ينتقل هذا المفهوم للأبناء ليصبح سبباً في التسرب من التعليم وعاملاً معرقلاً للعملية التعليمية.

كذلك تنتشر في تشاد نوادي القمار وبيوت الدعارة غير الرسمية وكذلك المصانع الإنتاجية غير المسجلة في الدولة (اغلبها ملك أثرياء ونافذين في الدولة) إضافة إلى تجارة المخدرات بكافة أنواعها؛ مما يعني وجود خلل في منظومة القيم الاجتماعية في الدولة، فضلاً عن زيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المجرمين، بخلاف تأثيرها السلبي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتي تظهر في غياب الضمان الاجتماعي وانعدام

شروط الصحة والسلامة المرتبطة إلى حدٍ كبير بالاقتصاد الخفي.

٣. الآثار السياسية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد:

يمكن القول بصفة عامة: إن الاقتصاد الإجرامي (الأنشطة الإجرامية وغسيل الأموال) المتنامي نتيجة نمو الاقتصاد الخفي، له آثار سياسية تتمثل في النفوذ والفساد السياسي، حيث يستغل المجرمون الأموال المتوفرة لديهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية، وذلك بفرض أرائهم الانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، مما يجعلهم مؤثرون في صياغة القرارات السياسية، كما أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيبة الدولة وبالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي.

كذلك قد تندرج هذه المجموعات في بعض الأحيان مع بعض الأفراد القريبين من السلطة الحاكمة، حتى يتمكنون من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية وتجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة والإكراميات، وهذا بدوره يحدث الفساد السياسي.

وعلى الرغم من أن القانون (٠٢) لدول تجمع الساحل والصحراء، قد أعطى لتشاد الحق في توقيف كافة الأموال المشتبه فيها لمدة ٤٨ ساعة من قبل الوكالة المخولة بضبط غاسلي الأموال (Anif Tchad) وعرضهم على القضاء، إلا أن التطبيق على ارض الواقع يخالف ذلك، حيث أن العديد من غاسلي الأموال استطاع الإفلات من العقاب؛ ذلك كون أغلبهم من النافذين في الدولة.

وقد أكد تقرير وزارة التجارة على وجود الفساد السياسي في تشاد بكافة أشكاله، وأنه يعتبر محفز قوي للاقتصاد غير الرسمي، وأن الأسباب الأساس هي غياب الرقابة الفاعلة، إضافة إلى غياب العدالة الاجتماعية في كثير من الأحيان، ومن ثم فإن أصحاب الدخول المتوسطة والضعيفة، لا سبيل لديهم من أجل العيش الكريم سوى تعاطي الرشوة والإكراميات، وهذا بدوره يؤدي إلى مزيد من الفساد السياسي.

كذلك لا يخفى على أحد أن أنشطة الإرهاب، لا تعمل ولا تنشط إلا في ظل الاقتصاد الخفي، وغني عن البيان ما تمثله هذه الأنشطة الإرهابية، من آثار سياسية سلبية على تشاد بل على المجتمع الدولي.

المبحث الثالث

وسائل مكافحة نمو الاقتصاد الخفي في تشاد

إن وسائل مكافحة نمو الاقتصاد الخفي لا يمكن أن يكتب لها النجاح ما لم تقف على الأسباب الحقيقية لهذا النمو، لاسيما أن هذه الوسائل عادة ما تتناول أعراض الاقتصاد الخفي، دون أن تمس الأسباب الحقيقية لنمو الاقتصاد الخفي، مما يجعلها تأتي بنتائج عكسية، يتأثر بها كافة المتعاملين داخل هذا النظام.

كذلك هناك إجماع بين الاقتصاديين الدارسين لهذه الظاهرة، على أن تطبيق السياسات الاقتصادية بصورة سليمة، ستكون أكثر فاعلية في معالجة الاقتصاد الخفي، خاصة إذا ما كان حجم هذا الاقتصاد الخفي صغير.

ولما كان نمو الاقتصاد الخفي في تشاد له العديد من الأسباب تم تناولها بالدراسة في المبحث السابق، لذا فإننا هنا سنتناول وسائل مكافحة الدولة لها وذلك على النحو التالي:

١. بالنسبة لانخفاض مستوى الدخل:

مما لاشك فيه أن متوسط دخل الفرد في تشاد يعد منخفضاً مقارنة بدول الجوار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تركيبة القوى العاملة في تشاد، تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها: انخفاض إنتاجية العامل التشادي بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصادياً (حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل في الدول الأوربية تصل إلى حوالي ستة أمثال إنتاجية العامل التشادي) وتواضع مساهمة المرأة بشكل كبير في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من ثلثي قوة العمل التشادية، وانتشار البطالة المقنعة، وهجرة الكفاءات، وتدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ عام) إلى سوق العمل.

في ضوء ذلك قامت الدولة التشادية بالعمل على الاهتمام بالتعليم الأساسي والعالي فأنشأت العديد من المدارس وافتتحت ٨ جامعات و٩ معاهد عليا، وكذلك دعمت برنامج محو الأمية، واهتمت بالتعليم الفني، وعملت على ترقية عمل المرأة والاهتمام بزيادة قدرات ومهارات العاملين في القطاع العام والخاص، وعملت على مكافحة الهجرة غير الشرعية، وأنشأت بعض الصناديق الخاصة مثل: صندوق دعم

وترقية الشباب، وصندوق ترقية المرأة، والهيئة الوطنية لترقية العمل.

وعلى الرغم من ذلك، فانه يلاحظ أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١م قد صنف تشاد ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حيث جاء ترتيبها ١٨٣من ١٨٧ دولة، في حين جاء ترتيبها في العام ٢٠١٨م ١٨٤ من ١٨٧ دولة؛ وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على فشل وضعف السياسات التي انتهجتها الدولة في هذا المجال.

أما من حيث التمويل فان ميزانية قطاع التعليم في تشاد مازالت غير قادرة على تخطي نسبة الـ ٥% من ميزانية الدولة، في حين أن منظمة (فاست تراك) قد أوصت بان يمول قطاع التعليم بنسبة ٢٠% من ميزانية الدولة.

٢. بالنسبة لتعقد النظام الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب:

في هذا المجال يمكن القول: إن الطابع الحديث لأنواع الضرائب المختلفة وتعقد القواعد التشريعية المنظمة لها، والهادفة إلى تعظيم الحصيلة الضريبية مع تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع العبء الضريبي، فضلاً عن ارتفاع سعر الضريبة، يؤدي في كثير من الأحيان إلى اتجاه الوحدات الاقتصادية والأفراد للتهرب الضريبي من خلال استغلالهم للثغرات المختلفة في التشريع الضريبي.

وقد بذلت الدولة التشادية جهوداً مقدرة من أجل تقوية قدرة المؤسسات المسئولة عن تحصيل الإيرادات الضريبية، حيث اهتمت بإقامة العديد من المؤتمرات وورش العمل والبرامج الخاصة بتدريب وتأهيل العاملين في مجال الضرائب، كما قامت بالتعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا (CEMAC) بتطبيق النظام الضريبي لهذا التجمع بصورة تدريجية، فضلاً عن اتجاه الدولة مؤخراً وعقب الأزمة الاقتصادية إلى تخفيض العديد من أنواع الضرائب بدايةً من العام ٢٠٢٠م.

كما قامت الدولة بتغليظ العقوبة لتصل إلى الغرامة والمصادرة في حالة التهريب، كما أجازت قيام الغير بالإدلاء بالبيانات والمعلومات عن قيام الآخرين بالتهريب، مع حفظ حقه في الحافز المادي في حالة ثبوت المعلومات.

كذلك قامت بإنشاء هيئة شرطية خاصة بمكافحة التهرب الضريبي، لديها عدد من الوحدات المتنقلة في مختلف الأقاليم والمنافذ الحدودية تم دعمها بعدد ٢٨٥ عربة دفع

رباعي وتم تدريبها لمدة ٣ أشهر من قبل متخصصين في هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه الجهود التي قامت بها تشاد في هذا المجال، إلا أن الاقتصاد الخفي أخذ في النمو لضعف نوع المكافحة وعدم تطبيقها بصورة سليمة من ناحيةٍ، ولازدياد حدة الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدولة مع نهاية عام ٢٠١٦م من ناحيةٍ أخرى.

٣. بالنسبة لتعقد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية:

يعتبر استقرار الأنظمة الإدارية ووضوح القوانين والتشريعات المنظمة لممارسة الأنشطة الاقتصادية، من العوامل الدافعة للتنمية والجاذبة للاستثمار، وفي هذا الصدد عمدت تشاد إلى إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري، لإيجاد مزيد من فرص العمل، فتم منح المزيد من التسهيلات والحوافز الضريبية وغير الضريبية للمستثمرين بما يعزز من مردودية استثماراتهم، كذلك تم رفع العديد من القيود سواءً فيما يتعلق بالملكية أو بالقطاعات والأنشطة المسموح بها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات وتخفيض الرسوم، وعلى الرغم من ذلك مازال هناك قيود مفروضة على ممارسة العديد من الأنشطة الاقتصادية مثل: إنتاج السكر والصابون والاسمنت.

وهنا يمكننا القول: إن بيئة الأعمال في تشاد والتي تشكل محدداً لا يستهان به في مجال التنمية، قد تعززت نسبياً بإنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار (ANIE) أنشئت في عام ٢٠٠٧م، إلا أن تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) للبنك العالمي ومؤسسة التمويل الدولية/SFI الذي يرتب الدول وفقاً لمعيار بيئة الأعمال، قد صنف تشاد في المرتبة ١٨٤ من بين ١٨٥ دولة عام ٢٠١٢م، مشيراً إلى أن السياسات التي تم تنفيذها لرفع تحديات التنافس في تشاد ينبغي أن تركز أكثر على التدابير الهيكلية لجذب المستثمرين الأجانب والمواطنين.

٤. بالنسبة لندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية:

قامت الدولة في تشاد باستخدام مجموعة من الوسائل بغرض توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية للمواطنين منها: تخفيض معدل الضرائب على بعض السلع الأساس وفرض تسعيرة جبرية على العديد من السلع الأخرى، فضلاً على تشديد

الرقابة على الأسواق بغرض مراقبة المعاملات والأسعار.

وعلى الرغم من معقولية هذه الوسائل إلا أنها دفعت القائمين على هذه السلع بزيادة تهريبها وبيعها في السوق الموازي لشعورهم بانخفاض ربحيتهم، كما صرح بذلك وزير المالية والموازنة الذي أضاف أن هناك العديد من الأسواق تنتشر في العاصمة وعلى كافة أراضي الدولة، يتم التعامل فيها بصورة غير قانونية حيث يتداول فيها السلع المهربة والمسروقة والممنوعة بواسطة النقود السائلة.

٥. بالنسبة للعجز في الموازنة العامة:

منذ ظهور الأزمة الاقتصادية في نهاية العام ٢٠١٦م وفي محاولة للدولة للخروج من الأزمة قامت الدولة بتطبيق مقترح مكون من ١٦ إجراء منها ما يلي:

- تخفيض حوافز وعلاوات الموظفين بنسبة ٥٠%.
- زيادة الضريبة على المرتبات لتصل إلى ٣٠% بدلاً من ١٠.٥%.
- تخفيض الإنفاق الحكومي إلى النصف.
- عدم سفر الوفود الحكومية إلى الخارج إلى في حالة الضرورة.
- إيقاف تفعيل المستحقات المالية المتولدة عن ترقيات وتثبيت الموظفين.
- إعادة هيكلة الوزارات والهيئات الحكومية.

وعلى الرغم من كون هذه الإجراءات قد أدت إلى تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث بلغ العجز في موازنة العام ٢٠١٩م ٢١٠ مليار فرنك سيفا بنسبة ١٣.١%، إلا أن هذا العجز مازال كبيراً جداً مقارنة بالمعدل الحرج وهو ٣% بناءً على معايير البنك الدولي.

٦. بالنسبة للمشروعات الصغيرة:

من أجل تفعيل تسجيل المشروعات الصغيرة في الإطار الرسمي للدولة، قامت تشاد بإنشاء عدد من صناديق التمويل كصندوق دعم المشاريع الصغيرة وصندوق ترقية المرأة الريفية وصندوق دعم مشاريع الشباب، بشرط قيام هذه المشاريع بالتسجيل الرسمي في الدولة، كذلك أكدت على البلديات بضرورة متابعة وتسهيل الإجراءات للتسجيل وأعطت مدة زمنية تنتهي بنهاية العام ٢٠١٩م، لإعفائها عن أنشطتها السابقة.

٧. بالنسبة لوسائل مكافحة الأسباب الأخرى لنمو الاقتصاد الخفي:

يمكن القول: إن الدولة التشادية قامت بعدد من الإجراءات للتخفيف من حدة الأسباب التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الخفي منها ما يلي:

- قامت بتوظيف عدد ٢٠٠٠ مدرس في العام ٢٠١٩م، ووعدت بتوفير ٢٠٠٠٠ فرصة عمل في الوزارات المختلفة بنهاية عام ٢٠٢٠م، وذلك للحد من مشكلة البطالة المتفشية في الدولة.
- قامت بتفعيل دور كل من هيئة ترقية المرأة والهيئة الوطنية لترقية العمل، من أجل رفع قدرات ومهارات الشباب والمرأة وإتاحة الفرصة أمامهم للعمل في القطاع الخاص.
- كذلك وعدت بتخفيض نسبة التضخم إلى النصف خلال السنوات القادمة.
- قامت الدولة بتفعيل دور المفتشية العامة، وذلك من أجل مراقبة الأداء المالي والإداري الحكومي، والحد من الفساد الإداري والمالي.

وعلى الرغم من معقولية هذه الوسائل إلى أن المواطن العادي ينظر إليها بحظر شديد، على اعتبار أنها وعود حكومية قد لا ينفذ أغلبها من وجهة نظره وتؤكد وجهة النظر هذه شح الأموال اللازمة للاستثمار، وتخلف طرائق الإنتاج إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة الواضح، وتخلف النظم المصرفية والتمويلية وتدني مستوى تأهيل وكفاءة القوى العاملة، وسوء تخصيص الموارد، وهذا بدوره أدى إلى تفشي البطالة بجميع أنواعها، وزيادة حدة الفقر في المجتمع التشادي الذي بلغ ٦٠% بنهاية عام ٢٠١٨م، ومما لا شك فيه أن كل ما سبق سيكون محفز للوحدات الاقتصادية والأفراد للعمل في الاقتصاد الخفي.

الخاتمة:

لقد قامت الدراسة على ثلاث فرضيات، الفرضية الأولى أن هناك أنواع مختلفة من الاقتصاد الخفي في تشاد لكل منها أسبابه وآثاره، الفرضية الثانية أن الاقتصاد الخفي في تشاد له تأثير سلبي على الاقتصاد الرسمي، الفرضية الثالثة أن هناك مجموعه من الوسائل يمكن من خلالها الحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

١. بينت الدراسة أنه على الرغم من تعدد المفاهيم للاقتصاد الخفي، إلا أن هذا المصطلح يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرب الضريبي، أو الحاجة إلى تجنب القيود الحكومية الموضوعة على ممارسة النشاط الاقتصادي المستهدف، إضافة إلى كافة الأنشطة الأخرى غير القانونية.

٢. توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن تشاد يمارس فيها أنواع مختلفة من الاقتصاد الخفي، يمكن تقسيمها حسب نوع الاقتصاد إلى سياسي وحكومي وجماعي وشخصي، وكذلك حسب مشروعية النشاط إلى نشاط مشروع ونشاط غير مشروع.

٣. بينت الدراسة أن هناك أسباب لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد منها انخفاض مستوى الدخل، تعقد النظام الضريبي وارتفاع مستوى الضريبة، وتعقد الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المفروضة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية، وعجز الموازنة العامة الدائم في تشاد، وكذلك الصورة التي تتواجد بها المشروعات الصغيرة في تشاد، فضلاً عن تفشي البطالة وارتفاع معدلات التضخم وارتباط الأداء الحكومي في تشاد بالفساد.

٤. خلصت الدراسة إلى أن هناك آثار اقتصادية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد منها: فشل سياسات الاستقرار الاقتصادي، وفقدان حصيلة الضرائب، والتأثير السلبي على الكفاءة الاقتصادية في توزيع وتخصيص الموارد الاقتصادية.

٥. أكدت الدراسة على أن هناك آثار اجتماعية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد منها: أن الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، وسوء توزيع وتخصيص الموارد بين أفراد المجتمع، وحدوث خلل في منظومة القيم الاجتماعية في الدولة، فضلاً عن زيادة معدلات الجريمة وازدياد أعداد المجرمين، كما أن لها تأثير سلبي على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، التي تظهر في غياب الضمان الاجتماعي، وانعدام شروط الصحة والسلامة المرتبطة إلى حدً كبير بالاقتصاد الخفي.

٦. كما أكدت الدراسة على أن هناك آثار سياسية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد منها ازدياد النفوذ والفساد السياسي المرتبط بالثراء المالي غير المشروع والذي أدى

إلى زيادة معدلات الجرائم المالية كتعاطي الرشوة وغسيل الأموال والحصول على الإكراميات نظير الخدمات العامة التي تطلب من العاملين في القطاع العام.

٧. خلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الوسائل المختلفة استخدمتها تشاد لمكافحة نمو الاقتصاد الخفي، وأن هذه الوسائل استهدفت الأسباب الحقيقية لنمو الاقتصاد الخفي في تشاد، وعلى الرغم من معقولية هذه الوسائل، إلا أنها ظلت قاصرة عن منع الاقتصاد الخفي من النمو، ذلك لضعف نوع وأسلوب وسائل المكافحة المستخدمة، وعدم تطبيقها بصورة سليمة من جهةٍ، ولازدياد حدة الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدولة التشادية مع نهاية العام 2016م من جهةٍ أخرى، وبالتالي يمكننا القول: إن هذه الوسائل لم تكن ناجعة في السيطرة على نمو الاقتصاد الخفي في تشاد، والذي اخذ في النمو بصورة تثبت أن هذه الإجراءات لم تكن ناجعة.

ثانياً: التوصيات:

١. إصلاح الجهاز الضريبي في تشاد، وإعادة هيكلته وفقاً لنظم علمية سليمة كما هو معمول به في تجمع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول وسط إفريقيا CEMAC، علما بأن تشاد من الدول المؤسسة لهذا التجمع.

٢. خفض معدلات الضريبة كأحد الحلول للحد من التهرب الضريبي، حيث يعتبر الكثيرون أن معدلات الضريبة في تشاد مرتفعةً جداً، وهي من الأسباب التي أدت إلى التهرب منها أو محاولة عدم الوقوع تحت طائلتها.

٣. تدريب وتأهيل العاملين في مجال الضرائب بصورة مستمرة على الطرق الحديثة في تطبيق النظم الضريبية وكشف التهرب الضريبي.

٤. زيادة العقوبات على التحايل والغش والتهرب الضريبي، ذلك كون العقوبات الحالية لا تتناسب في مضمونها مع حالات التهرب الضريبي المختلفة.

٥. تكثيف عمليات التفتيش الضريبي لكشف عمليات التحايل والغش الضريبي.

٦. تخفيض القيود على ممارسة الأعمال الاقتصادية، بما يتواكب مع ظروف المجتمع التشادي، ومراعاة متوسط دخله المحدود، وضعف قوته الشرائية.

٧. على السلطات المالية في تشاد دعوة الوحدات الاقتصادية والأفراد للتسجيل الرسمي لممارسة الأعمال، وتحفيزهم بإصدار قوانين للمصالحة والعفو عند قيامهم بذلك، وتقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية، وكذلك تبسيط الإجراءات لاسيما للمشروعات الصغيرة.
٨. زيادة الوعي الضريبي لدى المجتمع، نظراً لكون الوعي الضريبي في تشاد أقل بكثير من الوعي القانوني، بمعنى أن الممول في تشاد يمكنه أن يتهرب ضريبياً دون أن يشعر بأنه يرتكب إثماً في حق المجتمع كشعوره عندما يقتل أو يسرق غيره.
٩. يجب أن يتمتع النظام الضريبي في تشاد بمجموعة من الصفات التي يتمتع بها النظام الاجتماعي ويحترمها المجتمع التشادي، حيث يعود احترام النظم الاجتماعية في تشاد إلى عموميتها ودوامها وحيادها، ولا يتمتع النظام الضريبي في تشاد إلى حدً كبير بمثل هذه الصفات.
١٠. بالنسبة لوزارة العمل وترقية المواطنة، يجب عليها إظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة، من خلال زيادة عدد مفتشي العمل، للحد من العمل في ظل الاقتصاد الخفي.
١١. يجب على وزارة الداخلية والهجرة التأكد من قيام العمالة الأجنبية بالعمل في تشاد وفق القواعد والإجراءات والقوانين السارية في الدولة.
١٢. على وزارة الشؤون الاجتماعية إدخال إجراءات جديدة للتعامل مع ظاهرة الاقتصاد الخفي، للحد من العمالة المنزلية والعمالة المؤقتة والتعاقدات من الباطن، وغيرها من الأشكال التي تسمح بازدهار هذا النوع من الاقتصاد من خلال: تخفيض الاشتراكات والتأمينات الاجتماعية، تغيير بعض قوانين العمل كالسن والتعليم والخبرة ومراقبة العمالة المنزلية.
١٣. ضرورة تنمية الوعي الجماهيري بصورة مستمرة، بخطورة نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي، وآثارها السلبية على الاقتصاد القومي والمجتمع، وأهمية العمل على منع هذه الظاهرة من النمو، وتوضيح الوسائل والطرق التي يجب استخدامها لتحقيق ذلك.
١٤. بما أن القضاء الكامل على ظاهرة الاقتصاد الخفي في تشاد أمرً في غاية الصعوبة وقد يصل إلى حد المستحيل، إلا أنه يمكن العمل على منع نمو هذه

الظاهرة، ومن ثم يمكن القول: إن الوسيلة المثلى أمام صانعي السياسة الاقتصادية في تشاد، هي البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء نمو هذه الظاهرة، والتي تنصب أساساً على تخفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد الخفي، وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الرسمي بالشكل الذي يجعل الاقتصاد الخفي أقل ما يمكن مقارنة بالاقتصاد الرسمي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ. التقارير:

١. الإحصاء العام للسكان والسكن في تشاد لعام ٢٠٠٩م.
٢. التنمية البشرية، التقرير السنوي، للعام ٢٠١٨م.
٣. جريدة نيويورك تايمز، تقرير اعد بتكليف من الأمم المتحدة نشر في عدد ٢ يوليو ٢٠١٤م.
٤. المفتشية العامة تقرير ٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٩م.
٥. المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، تقرير ٢٠١٧م، أنجمينا، يوليو ٢٠١٨م.
٦. هيئة الشفافية الدولية، مؤشر مدرجات الفساد، تقرير ٢٠٠٧م.
٧. هيئة الشفافية الدولية، مؤشر درجات الفساد، تقرير ٢٠١٦م.
٨. هيئة الشفافية الدولية، مؤشر مدرجات الفساد، تقرير ٢٠١٨م.
٩. وزارة الأمن العام تقرير ٢٠١٨م، أنجمينا، ٢٠١٩م.
١٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، تقرير ٢٠١٨/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٨م.
١١. وزارة التجارة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٧م أنجمينا، ٢٠١٨م.
١٢. وزارة الثقافة والسياحة والحرف اليدوية تقرير ٢٠١٨/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٨م.
١٣. وزارة المالية والموازنة العامة، التقرير السنوي ٢٠١٨/٢٠١٧م، أنجمينا، ٢٠١٨م.

ب. الكتب:

١. سليمان حسن وداعة، الاقتصاد الخفي الجديد، الخرطوم، دار المريخ للنشر، ٢٠١٦م.
٢. عاطف وليم اندروس، الاقتصاد الخفي المفاهيم والمكونات والأسباب، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٥م.

٣. عثمان محمد بشير، الاقتصاد غير الرسمي الآثار وسبل الترويض، دار المريخ للنشر، الخرطوم، ٢٠١٨م.
٤. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، التهرب الضريبي والاقتصاد السري، الإسكندرية، دار الجامعة الجديد، ٢٠٠٦م.
٥. محمد زين آدم البشر، خصائص النظام الضريبي في تشاد، د.ن، ٢٠١٤م.
٦. ناصر النائي آدم، مختارات من البحوث والمقالات، القاهرة، مكتبة بورصة الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
٧. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، الخطة الوطنية للتنمية ٢٠١٣- ٢٠١٥م، أنجمينا، ٢٠١٣م.

جـ. الدوريات والمقالات:

١. جريدة أبا قردي، اقتصاد غير معلوم، أنجمينا، العدد ٥٦ يناير ٢٠١٦م.
٢. احمد المبروك أبو لسين، الاقتصاد الخفي ماهيته وطرق تقديره وآثاره، طرابلس، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح، العدد ٥، ٢٠٠٦م، ص٣٦.
٣. محمد زعلاني، شمولية الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد رقم ١٠، باتنة، ٢٠١١م.
٤. ناصر النائي آدم، الاقتصاد التشادي بين إشكاليات الماضي وتطور الحاضر، القاهرة، مجلة فكر وإبداع، العدد ٧٠، ٢٠١٢م.
٥. الوكالة التشادية للأنباء والنشر، أنجمينا، العدد ٤١٤، ٢٠١٥م.
٦. الوكالة التشادية للأنباء والنشر، أنجمينا، العدد ٦٠٧، ٢٠١٩م.

ثانياً. المراجع الأجنبية:

1. Bruno Autier (l'économie informelle dans le tiers monde) édition la couvert, paris,2014.
2. institut national de la statistique des études économique et démographique: 2016.
3. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, institut national de la statistique des études économique et démographique: 2015.
4. Service Statistique du Tchad, Annonce 2015, Ndjamena.
5. Service Statistique du Tchad, Annonce 2018, Ndjamena.